

## المعوقات السياسية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر 2014-2018 Political Obstacles to Economic Reform in Algeria

خالد جمعي

جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، k.djemai@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/12 تاريخ القبول: 2023/12/27 تاريخ النشر: 2023/12/31

### ملخص:

تناقش هذه الدراسة الأداء الاقتصادي للنظام السياسي الجزائري في ضوء تجربة الإصلاح الاقتصادي التي خيبتها الجزائر عقب الصدمة النفطية لعام 2014، كما ترمي الدراسة إلى البحث في طبيعة المعوقات السياسية خلال فترة الانتقال، فاعتماد البلاد بشكل كبير على الربيع البترولي قد جعل الاقتصاد الوطني منكشفاً، ومرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر في الأمن الوطني، خاصة مع استمرار السلطة في تأجيل عملية الإصلاح الاقتصادي. تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مؤداها أن فشل الجزائر في عملية تحقيق الانتقال الاقتصادي مرده هيمنة السياسة على الاقتصاد، فالنخب الحاكمة في الجزائر تبدو غير مدركة لأهمية عدم الفصل بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وهو ما يثير التساؤل حول طبيعة الأداء الاقتصادي للنظام الجزائري، وعن دور الربيع البترولي في عرقلة الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الجزائر، وعن طبيعة المعوقات السياسية للإصلاح الاقتصادي.

**كلمات مفتاحية:** إصلاح الاقتصاد الريعي، المعوقات السياسية، النموذج الاقتصادي الجديد، النظام السياسي الجزائري.

**Abstract:**

Abstract: This study examines the economic performance of the Algerian political system particularly in the aftermath of the 2014 oil shock and the subsequent economic reform initiatives. The study also aims to explore the nature of political obstacles during the transition period. The country's heavy reliance on oil rents has made the national economy exposed and dependent on fluctuations in oil prices in the global markets. This could directly affect national security, especially with the authorities' continued postponement of the economic reform process. The study starts from a main hypothesis that Algeria's failure to achieve economic transition is due to the dominance of politics over the economy. The ruling elites in Algeria seem unaware of the importance of not separating economic and political reform. This raises questions about the nature of the Algerian system's economic performance, the role of oil rents in obstructing economic and political reform, and the nature of political obstacles to economic reform.

**Keywords:** Rentier economy Reform; political obstacles; New Economic Model; Algerian political system

المؤلف المرسل: جمعي خالد. k.djemai@univ-boumerdes.dz

**1. مقدمة:**

شكل الربع البترولي على مدى عقود حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي الجزائري، والآلية الرئيسية في الحفاظ على أركان الظاهرة التسلطية في البلاد منذ ستينيات القرن المنقضي، وهو ما ساهم بشكل كبير في تكريس الطابع الريعي في البلاد، حيث أدى اعتماد الحكومة المفرط على الربع النفطي في إدارة شؤون الدولة والمجتمع إلى جعل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية، مع ما تحمله من تداعيات سلبية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي ظل تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأزمات الجبائية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، ونظرًا لعدم قدرة الدولة على الاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها بشأن العقد الاجتماعي الذي يحكم علاقتها مع المجتمع، باتت عملية الإصلاح الاقتصادي ضرورة حتمية غير قابلة للتأجيل من أجل تحقيق

الانتقال الاقتصادي، وبناء اقتصاد مستدام غير مرتبط بالريع النفطي. بيد أن عملية الإصلاح قد تخللتها مجموعة من المعوقات التي صعبت من العملية وجعلتها تلقى المصير ذاته الذي شهدته مختلف الإصلاحات (الطوعية والمفروضة) التي خبرتها الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

### 1.1 المشكلة البحثية:

كشفت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الصدمة البترولية لعام 2014 عن جملة من الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل السلطة السياسية تدرك أهمية التنويع الاقتصادي، الأمر الذي دفعها -ككل مرة- إلى الإقرار بضرورة الذهاب نحو إصلاحات اقتصادية هيكلية، هدفت من خلالها إلى معالجة الاختلالات الكامنة في النموذج الاقتصادي التنموي، ومن ثمة القضاء على تبعية الاقتصاد الشديدة للنفط، وبناء اقتصاد منتج خاضع لقوى وضوابط السوق.

لكن مبادرات الإصلاحات الاقتصادي التي أقرتها السلطة في مواجهة هذه الصدمة قد لقيت المصير ذاته الذي عرفته مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها الدولة منذ ثمانينيات القرن الماضي، ومرد ذلك هو عدم تأصل الرغبة بشأن الإصلاح، حيث لا زالت السلطة تصر على الفصل بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي خوفاً من فقدانها القدرة على مراقبة المجتمع، على اعتبار أن الإصلاح الاقتصادي قد يؤدي إلى ظهور مجتمع مدني مستقل عن الدولة، وهو ما لا يريده المقررون. من جهة أخرى لا تزال الشبكات الريعية تقاوم كل الجهود الرامية للتحرير الاقتصادي حفاظاً على مزاياها المرتبطة بالنظام الريعي، وأخيراً فإن حالة عدم اليقين السياسي والمؤسساتي التي صاحبت مرض الرئيس بوتفليقة، والشكوك الناتجة عن خلافته قد زادت من صعوبات عملية الإصلاح، وجعلت دونها مخاطر وعقبات عديدة.

وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

ما هي المعوقات السياسية لعملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل جملة التساؤلات التالية:

- ما هي تداعيات الصدمة النفطية لعام 2014 على الاقتصاد الجزائري؟
- إلى أي مدى ساهم النموذج التنموي الجديد في تحقيق الانتقال الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف أثر العامل السياسي في عرقلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في الجزائر؟

## 2.1 المقاربة النظرية:

### أطروحة العلة الهولندية (المرض الهولندي):

تشير أطروحة المرض الهولندي التي استخدمت لأول مرة في مجلة الايكونوميست البريطانية عام 1977 إلى أن حكومات الاقتصاديات الأحادية التي يتحقق لها دخل رئيسي خارجي جراء تصدير الموارد الطبيعية تميل إلى تركيز الاستثمار في قطاع الموارد مع إهمال باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤثر سلبًا في التوقعات المستقبلية للتنمية والنمو الاقتصادي، (Wai، 1988) مع ما يمثله ذلك من تداعيات سلبية في الواقع السياسي والاجتماعي.

وقد تم الاعتماد على هذا الإطار التحليلي في تحليل ودراسة الموضوع على اعتبار أن السياسات الحكومية التي تبنتها الدولة الجزائرية قد جعلت الاقتصاد الوطني في مواجهة التأثير المتقدم للموارد الطبيعية (لعنة الموارد) فبدلاً من أن يكون الربيع النفطي عاملاً في تكوين الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، تحول إلى أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون تكريس التنمية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

### اقتراب الاقتصاد السياسي:

يؤسس هذا الاقتراب افتراضاته الرئيسية حول التأثير المتبادل للعوامل السياسية والاقتصادية، وكذا التفاعل المستمر لمختلف هذه الجوانب، ودورها في تحليل طبيعة النظم السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد الأداء الاقتصادي للدولة ومؤسساتها، والدور الذي تضطلع به في العملية الاقتصادية ككل. (Walter، 2008)

وقد تم الاعتماد على هذا الاقتراب في تحليل طبيعة الموضوع المراد دراسته على اعتبار أن السلطة السياسية في الجزائر وبخاصة في عهد بوتفليقة قد عملت على توظيف الاقتصاد كمورد سياسي، كما أن الظروف السياسية التي خبرتها البلاد أثناء تمرير مشاريع الإصلاح والمتعلقة أساسًا بحالة عدم اليقين السياسي والمؤسسي، بالإضافة إلى عدم وجود إجماع حول قضية الإصلاح قد شكلت أحد العوامل الرئيسية في فشل عملية إصلاح الاقتصاد الريعي خلال هذه الفترة.

### اقتراب النخبة:

يشير هذا الاقتراب بحسب التصور الذي قدمه *Wright Mills* في مؤلفه *The power Elite* بأن كل مجتمع يضم مجموعة من النخب التي تشغل مختلف الدوائر السياسية والأمنية والاقتصادية،

وتتطلب بتوجيه وتحديد سياسات الدولة في مختلف المجالات، وبالتالي فإن تحليل هذه السياسات يتطلب تشخيص هذه النخب تحديد مكائنها ومحاولة تفسير سلوكياتها. (Mills, 1996)

وقد تم الاعتماد هذا الاقتراب في دراسة هذا الموضوع من خلال العمل على تحديد الدور الذي اضطلعت به النخب السياسية في الجزائر في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 2014، وتحليل سلوكياتها، ونظرتها لعملية الإصلاح، ومدى تأصل الرغبة لدى دوائر صناع القرار في تحقيق الانتقال الاقتصادي وبناء نظم منتجة من جهة أخرى.

### هدف الدراسة:

يعد العامل السياسي أحد الجوانب الرئيسية المهمة في عملية الإصلاح، حيث لا يمكن الحديث عن الإصلاح في ظل ثنائية الإصلاح السياسي والاقتصادي، كما لا يمكن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي في ظل غياب بيئة سياسية مواتية، وعليه يهدف هذا المقال إلى تحديد الأسباب السياسية الكامنة وراء فشل مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي باشرت فيها السلطة من أجل مواجهة الصدمة النفطية لعام 2014.

## 2. الصدمة النفطية وعودة خطاب الإصلاح الاقتصادي

أحدثت التطورات الجيوسياسية والاقتصادية التي عرفها الواقع الدولي خلال العقد الماضيين العديد من التقلبات في المشهد النفطي العالمي، فبعد فترة من الارتفاع الملحوظ الذي حققته أسعار النفط في السوق الدولية في الفترة الممتدة ما بين 2004-2014، سجلت أسعار النفط انخيار كبير ومستمر منذ منتصف العام 2014 بنحو 70%، وهو ما شكل بمثابة أحد أكبر الصدمات التي عرفتها أسعار الطاقة منذ الحرب العالمية الثانية، وأكثرها استمرارية منذ الهزة النفطية لعام 1986. ( International Monetary Fund, 2016 )

من هذا المنطلق، أدى استمرار انخيار أسعار النفط وبلوغها أدنى مستوياتها منذ العام 2003 بانخفاضها إلى ما دون 30 دولار للبرميل في العام 2016 إلى التأثير بشكل سلبي في الاقتصاديات الربية لاسيما النفطية منها، وعلى اعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي بشكل واسع على الربيع البترولي، فقد كانت عرضة لهذه الصدمة التي كشفت عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية في النموذج الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وهو ما تجلّى من خلال التدهور الحاصل على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

## 1.2 المؤشرات الاقتصادية:

### 1.1.2 تراجع نشاط النمو الاقتصادي

شكلت مركزية القطاع النفطي وأهميته بالنسبة للنشاط الاقتصادي الجزائري دافعاً إلى جعل النمو الاقتصادي في البلاد مرهون بشكل كبير بالأوضاع المالية والاقتصادية العالمية لاسيما تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وهو ما تجلّى بشكل واضح من خلال التداخيات السلبية التي خلفتها الهزة النفطية لعام 2014 في نشاط النمو الاقتصادي الذي عرف تباطؤ ملفت للانتباه نتيجة الانهيار المستمر في أسعار النفط، حيث تشير تقديرات البنك الدولي بأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تراجع من 3.3% عام 2016 إلى 2.1% عام 2017، واستمر في التباطؤ حتى بلغ حدود 1.4% عام 2018. وقد كان هذا التراجع مدفوع بشكل أساسي بضعف النمو الحاصل في إنتاج الطاقة، وكذا النمو المتواضع للقطاع غير النفطي الذي بالرغم من الارتفاع النسبي في مساهمته كنسبة مئوية من الناتج المحلي من 2.3% عام 2016 إلى 2.5% عام 2017 إلا أن هذه القيمة المضافة تبقى جد متواضعة مقارنة بقطاع المحروقات (Estimates, World Bank Staff، 2018)

### 2.1.2 رصيد الحساب الجاري

يعد رصيد الحساب الجاري أحد أبرز مؤشرات الاقتصادية التي تأثرت بشدة الهزة النفطية لعام 2014، حيث تسبب الانهيار الحاد الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة وما ترتب عليه من تراجع كبير في قيمة الصادرات إلى التأثير سلبيًا في رصيد الحساب المالي والتجاري الذي سجل تدهورًا ملفتًا للانتباه، وهو ما بينته التقديرات التي قدمها البنك العالمي، والتي أكدت بأن قيمة الرصيد الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي قد توسعت من 4.3% عام 2014 إلى 16.4% عام 2016، وبالرغم من التحسن النسبي الذي حققته أرصدة الحساب الجاري في عامي 2017 و2018 أين سجلت 9.9% و9.7% إلا أن عجز الحساب الجاري قد ارتفع مرة أخرى في العام 2020 أين سجل 12% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank Group)

ومن الأهمية بمكان الإشارة في هذا السياق، بأن إصرار الحكومة الجزائرية على عدم إلى الاقتراض من المؤسسات الاقتصادية الدولية، واللجوء بدلاً من ذلك إلى تمويل العجز الحاصل على مستوى الميزان التجاري بتوظيف المدخرات المالية التي حققتها البلاد زمن الوفرة قد أدى إلى استنزاف سريع في احتياطات الصرف الخارجي من جهة، وزاد من حجم الدين الحكومي من جهة أخرى.

### 3.1.2 احتياطات الصرف الخارجي

أدت الطفرة النفطية الثالثة التي عرفتها السوق الدولية بالتزامن مع بداية الألفية الثالثة إلى تحقيق الجزائر لمكاسب مالية هائلة على غرار باقي الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما زاد من حجم العائدات المالية هو إنشاء الحكومة الجزائرية لصندوق تنظيم الإيرادات، الذي جعل البلاد تحقق بحلول العام 2011 ما يناهز 200 مليون دولار. غير أن عدم استجابة السلطات في الجزائر بفعالية للصدمة النفطية لعام 2014 ولجئها في المقابل إلى توظيف هذه المدخرات المالية في تمويل العجز المزدوج (الموازنة والإنفاق) قد أدى إلى حدوث استنزاف سريع في احتياطات الصرف الخارجي، التي تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت الاحتياطات المالية من النقد الأجنبي بحسب تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال لعام 2017 من 177 مليار دولار نهاية العام 2014 إلى 113 عام 2016 واستمرت في التراجع حتى بلغت حدود 100 مليار دولار عام 2017. (Oxford Business Group، 2017، صفحة 28)

### 4.1.2 التضخم

تعد معدلات التضخم أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تأثرت بشدة بالانهيار الحاد الذي عرفته أسعار النفط في السوق الدولية بحلول العام 2014، حيث أدى التراجع الكبير والمعتبر في أسعار النفط الاسمية من 96 دولار في العام 2015 إلى 52 دولار في العام 2016 ثم 42 دولار عام 2017 إلى حدوث تسارع ملفت للانتباه في معدل التضخم الذي زادت نسبته من 2% عام 2014 إلى 8.4% و 6.4% خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي، (محمد، 2022، صفحة 29) وبالرغم من الانخفاض النسبي الذي سجله معدل التضخم في العام 2017 أين بلغ 5.5% إلا أنه سجل ارتفاعاً مرة أخرى في العام 2018 -وهي أعلى نسبة سجلتها معدلات التضخم منذ بداية الهزة النفطية لعام 2014- حيث بلغ حوالي 7.5% بزيادة قدرت بـ 2%.

### 2.2 المؤشرات الاجتماعية:

مكن البترودولار السلطات السياسية في الجزائر على مدى عقود وبخاصة منذ وصول بوتفليقة إلى الحكم مطلع الألفية الراهنة من معالجة الاختلالات الهيكلية الكامنة على مستوى الدولة والمجتمع، وهو الأمر الذي جعله يتحول إلى آلية رئيسية في تحقيق الشرعية، غير أن ارتباط هذا النموذج بشكل وثيق

بالريع البترولي قد جعل هذا الواقع هش، ومرهون بتقلبات سوق النفط العالمية، وهو ما أكدته الصدمة النفطية لعام 2014 حيث أفضت تدابير التقشف التي انتهجتها الحكومة في مواجهة هذه الأزمة إلى تغذية المشكلات الاجتماعية في صورة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن تدني مستوى القدرة الشرائية، وهو ما من شأنه أن يزعزع الجبهة الداخلية مع ما يمثله ذلك من تهديد فعلي للاستقرار ببعديه السياسي والاجتماعي.

### 1.2.2 البطالة

إن إدراك الحكومة الجزائرية في عهد بوتفليقة لحجم التهديد الذي يمكن أن تحمله ظاهرة البطالة في النظام الاجتماعي القائم قد دفع القيادة السياسية في هذه الفترة إلى تركيز اهتماماتها من أجل حلحلة هذه المشكلة، والعمل على التخفيف من حدتها، وذلك عن طريق استخدام عائدات الريع البترولي الضخمة في توسيع المشاريع الاستثمارية التي انعكست بشكل إيجابي على برامج التشغيل، وهو ما ساهم بشكل كبير في امتصاص قدر كبير من اليد العاملة، والحد من انتشار معدلات البطالة، التي انخفضت مستوياتها بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2014 أين تراجعت تدريجياً من 28% عام 2001 إلى متوسط 10% في الفترة ما بين 2009-2014. (باشوش، 2015، الصفحات 164-165)

بيد أن الصدمة النفطية لعام 2014 وما حملته من تداعيات سلبية في الواقع الاقتصادي، ولجوء صناع القرار في الجزائر إلى تفعيل تدابير التقشف كخيار في مواجهة الأزمة الجبائية الناجمة عن انهيار أسعار البترول قد أثر سلباً في سياسات التشغيل ومعدلات البطالة التي عرفت تدهوراً ملفتاً للانتباه، حيث أدى التقلص في حجم الاستثمارات الحكومية، وتجميد التوظيف في القطاع العام إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة، التي انتقلت مستوياتها من 9.8% عام 2014 إلى 11.2% في العام 2016، وبالرغم من الانخفاض الطفيف المسجل في معدل البطالة عام 2017 أين بلغت 10.5% إلا أنها ارتفعت مرة أخرى في العام 2018 لتسجل نسبة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي. (Global Economic Data، 2019)

### 2.2.2 تدني القدرة الشرائية

إن اعتماد الجزائر الشديد على الريع البترولي في نشاطها الاقتصادي قد جعل البلاد بحلول ربيع العام 2014 في مواجهة أزمة مالية خانقة نتيجة الانهيار الكبير في أسعار النفط، وقد تجلت معالم هذه الأزمة بوضوح في الانكماش الحاد في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار

الأمريكي، حيث تشير التقديرات بأن متوسط قيمة العملة السنوية للدينار مقابل الدولار قد تجاوزت بشكل ملفت للانتباه خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 80.58 دينار عام 2014 إلى 100.69 عام 2015 واستمرت هذه القيمة في الانخفاض التدريجي حتى بلغت في العام 2018 حوالي 116.59 دولار/دج. (Galal، 2023)

وقد ترتب على هذا الأضرار الحاد في قيمة الدينار الجزائري في أسواق العملة إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار الواردات لاسيما السلع ذات الاستهلاك الواسع والتي لا تخضع في غالب الأحيان لسياسات دعم الدولة، وهو ما أضر بشكل كبير بالقدرة الشرائية؛ التي عرفت تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث باتت شرائح عديدة من طبقات المجتمع بما في ذلك المتوسطة منها تواجه أعباء ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة على حد سواء، وهو ما يعني زيادة احتمالات تصدع الجبهة الداخلية مع ما يحمله ذلك من تبعات سلبية في الواقع الاجتماعي والسياسي.

في ضوء هذه التطورات عرف المشهد السياسي الجزائري عودة خطاب التعبئة ذاته الذي لطالما ميز الخطاب الرسمي للسلطة في أوقات الأزمات، حيث شددت الحكومة الجزائرية في خضم هذه الأزمة النفطية على ضرورة إعادة تفعيل مشاريع الإصلاح الاقتصادي، وذلك عبر إعادة تنظيم الهيكلة الاقتصادية من أجل تحفيز الاستثمار، وتوليد إيرادات جديدة، مع إعطاء الأولوية للعديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى، بهدف تحقيق الانتقال الاقتصادي، ونقل البلاد من اعتمادها الشديد على الريع النفطي. وقد اتخذت الدولة في سبيل تحقيق هذا الهدف جملة من الإجراءات التي تجسدت بشكل واضح في النموذج الاقتصادي التنموي الجديد.

### 3. الإصلاحات الاقتصادية في ضوء الصدمة النفطية لعام 2014

كشفت التداعيات التي خلفتها الصدمة النفطية لعام 2014 في الواقع الاقتصادي والاجتماعي عن فشل النموذج الاقتصادي الجزائري القائم على إعادة تخصيص/توزيع الدولة لعائدات الريع البترولي في المجتمع، خاصة بعدما فقدت السلطة السياسية القدرة على الاحتفاظ بمستويات الإنفاق العالية -التي تميزت بها فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة- جراء الاستنفاد الكبير في الاحتياطات المالية نتيجة استمرار الهزة النفطية، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى التفكير في إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي التنموي بغية معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الأداء الاقتصادي الجزائري.

### 1.3 طبيعة النموذج الاقتصادي الجديد

أدى توجس دوائر صناع القرار في الجزائر من تبعات استمرار الهزة النفطية على الجبهة الاجتماعية إلى الاستجابة لهذه الأزمة عن طريق العمل على إستراتيجية لإعادة تشكيل نموذج النمو الاقتصادي، وهو ما أكده الخطاب الرسمي للسلطة، الذي نص على ضرورة بناء اقتصاد متنوع ومنتج خاضع لقوى وضوابط السوق. بناءً على ذلك شرعت الحكومة الجزائرية وبدعم من البنك الدولي على تكريس نموذج اقتصادي جديد يهدف في المقام الأول إلى تقليل الاعتماد على الربيع النفطي، وتعزيز ظهور قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية قابلة للتداول. وقد تجلت ملامح هذا النموذج التنموي في الرؤية الاقتصادية الجديدة (2016-2019) التي أُطلق عليها بـ"النموذج الاقتصادي الجديد" والذي شكل أحد الأجندة الرئيسية للسلطة السياسية في هذه الفترة، ليس في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي خلفتها الصدمة النفطية فحسب، وإنما في تصحيح مواطن الخلل، ومعالجة نقاط الضعف الاقتصادية الخفية، ويؤدي في الأخير إلى تحقيق نظام اقتصادي مستدام وفعال، ليشكل بذلك هذا النموذج الجديد بمثابة إستراتيجية شاملة من أجل تحقيق الانتقال الاقتصادي، وتحرير البلاد من تبعاتها الشديدة للربيع الطاقوي. (Selma، 2019، صفحة 18)

من هذا المنطلق تركز رؤية النموذج الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة الجزائرية في 26 جويلية 2016 على الاستدامة بدلا من الحلول الظرفية، حيث يسعى هذا النموذج إلى تحقيق زيادة تدريجية في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية خارج قطاع الموارد، مع تشجيع القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي باعتباره حجر الزاوية في هذا النموذج التنموي، على أن يقتصر دور الدولة على التوجيه، التنظيم والرقابة. هذا وقد أولى النموذج التنموي الجديد أهمية بالغة للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، كما حدد القطاعات الهامة التي ينبغي التركيز عليها من أجل تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية، والتي تمثلت بدرجة أولى في الزراعة، الصناعة، والسياحة، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات (African Development Bank، October 2016، صفحة 8)

أما فيما يتعلق بعملية تجسيد/تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد فقد أكدت السلطة السياسية بأن تكريس الأهداف التي حملها هذا المشروع والتي تصبو في مجملها إلى تحويل الجزائر إلى دولة ذات اقتصاد منتج قائم على التنوع الاقتصادي سيكون مع نهاية العشرية الحالية، وذلك عبر مراحل ثلاثة؛ يتم التركيز في المرحلة الأولى الممتدة في الفترة ما بين 2016-2019 على بعث السياسة التنموية الجديدة، والتي تهدف إلى تحقيق ارتفاع تدريجي في القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية خارج قطاع الموارد، أما المرحلة الثانية (2020-2025) والتي تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية فيتم فيها الاستمرار في سياسات الإصلاح بهدف تدارك التأخر الحاصل على مستوى الأداء الاقتصادي، بينما تمثل المرحلة الأخيرة (2026-2030) مرحلة الاستقرار والتي يتم خلالها استغلال الأهداف التي حققتها

المراحل السابقة في تكريس الاستقرار والتوازن على المستوى الاقتصادي ( African Development Bank، October 2016، صفحة 6).

### 2.3 مضامين النموذج الاقتصادي الجديد:

أقرت الحكومة الجزائرية على إثر الأزمة المالية التي خلفتها تهاوي أسعار النفط بضرورة تفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي باعتبارها الخيار الأوحده من أجل معالجة الاختلالات العميقة التي باتت تعاني منها البلاد على مستوى الدولة الاقتصاد والمجتمع، خاصة بعد تأكيد الخبراء الاقتصاديين بإمكانية استمرار تراجع أسعار النفط لفترة طويلة. وقد تجلت أولى هذه الإصلاحات بشكل واضح في قانون المالية التكميلي لعام 2016 الذي عملت من خلاله السلطة السياسية على تخفيض نسبة الإنفاق العام بحوالي 9%، وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية بحوالي 4%، هذا وقد خول هذا القانون التكميلي للحكومة إمكانية الاستمرار في هذه الإجراءات (تخفيض الإنفاق، زيادة الرسوم الضريبية) في حالة تراجع أسعار النفط إلى ما دون المعدل المفترض في هذه الميزانية والمحدد بـ 35 دولار/الدرهميل. (World Bank، 2016)

وهو ما حدث بالفعل، حيث ترتب على رفض الحكومة التام للجوء إلى الاستدانة الخارجية، والاستعانة بدلاً من ذلك بالاحتياطات الأجنبية في تمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري إلى حدوث استنزاف سريع في احتياطات الصرف الخارجي، وهو ما حاولت السلطات السياسية تجاوزه بالتعديل مرة أخرى في إستراتيجيتها الاقتصادية، وذلك عبر إدخال تعديلات جديدة تمثلت في تخفيض الإنفاق العام بنسبة 14% في الموازنة العام لعام 2017 مقارنة بـ 9% في عام 2016، هذا بالإضافة إلى زيادة الرسوم على استهلاك الوقود والكهرباء، وتسجيل المركبات بنسبة 36% (Ghanem، 2017)

ومن بين أهم مبادرات الإصلاح الجديدة التي تضمنها النموذج الاقتصادي الجديد هو عملية ترشيد الواردات، حيث أقدمت السلطة في إطار سياسات الإصلاح التي أقرتها في مواجهة الأزمة النفطية لعام 2014 على تطبيق تراخيص جديدة، وخفض واردات المركبات والاسمنت، بالإضافة إلى تجميد استيراد العديد من المنتجات في صورة الحمضيات والفواكه الموسمية، هذا فضلاً عن تعليق و/أو تأجيل جملة من مشاريع البنية التحتية والنقل، تبعها تجميد التوظيف في القطاع العام. (Ghanem، 2017، Reform Before Demands Turn Revolutionary، صفحة 2)

أما على مستوى قطاع الأعمال وتعزيز الاستثمار فقد اعتمدت السلطة السياسية قانون جديد للاستثمار في العام 2016، والذي ألغى بدوره معظم أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار،

وقد أضفى هذا القانون الجديد مزيد من اليقين القانوني، وزاد من تحسين الطابع التنظيمي للاستثمار، وذلك من خلال إزالة جملة من القيود التنظيمية، والحفاظ على الضمانات الأساسية للمستثمرين الأجانب، مع إخضاع نظام حوافز الاستثمار لوزارة المالية. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2021، صفحة 56) وهي كلها إجراءات عملت من خلالها السلطة على تطوير القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال، وكذا تسهيل الاستثمار والأعمال التجارية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الصدمة النفطية لعام 2014 قد جعلت الحكومة الجزائرية أمام حتمية إعادة بعث برامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما تجسد في الإستراتيجية الجديدة للاقتصاد الكلي التي تبنتها السلطة أواخر العام 2017، والتي قامت على تبني سياسة مالية مرنة سمحت للبنك المركزي بتمويل الحكومة لمدة خمس سنوات، مع تخفيض الإنفاق العام، وترشيد الواردات بهدف تصحيح الاختلالات الخارجية وتطوير الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية الرامية التي هدفت في مجملها إلى تحسين بيئة الأعمال، وتطوير الأداء الاقتصادي بعيداً عن الربع النفطي.

#### 4. العامل السياسي وتعثر الإصلاح الاقتصادي 2014-2018

كشفت التطورات المتسارعة التي صاحبت عملية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي أقرتها السلطة في مواجهة الهزة النفطية لعام 2014 عن مجموعة من القضايا والمسائل التي جعلت من عملية تحقيق التنوع الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق مهمة صعبة ودونها عقبات عديدة، حيث توفرت مجموعة من المتغيرات الهامة التي شكلت بحسب العارفين بالشأن الجزائري عقبة حقيقية أمام تنفيذ برامج الإصلاح، وجعلت السلطة تتعامل بحذر مع مجرياته. وفيما يلي عرض لأهم العراقيل السياسية التي حالت دون تمرير النموذج الاقتصادي الجديد.

#### 1.4 نكسة الإصلاح الاقتصادي 1989-1991

شكلت التجربة الفاشلة التي خبرتها الجزائر في مجال الإصلاح الاقتصادي مطلع تسعينيات القرن الماضي أحد المتغيرات الرئيسية التي يمكن الاستناد إليها في تفسير التماطل و/أو التقاعس الذي ميز عملية تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد، ويجد هذا الوضع تفسير له في كون أن سياسة التحرير الاقتصادي التي باشرتها السلطة في أعقاب الصدمة النفطية لعام 1986 وما تضمنته من سياسات تقشفية قد خلفت آثار سلبية عدة هددت الاستقرار السياسي والاجتماعي، وجعلت الجزائر تعيش واحد من أعنف الحروب الداخلية التي عرفتھا المنطقة العربية في العصر الحديث، والتي لازالت تبعاتها قائمة حتى اليوم.

تأسيسًا على ذلك فإن حالة اللااستقرار التي ميزت الوضع العام في الجزائر في أعقاب مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي أواخر الثمانينيات وطيلة التسعينيات قد جعلت جميع الأطراف باختلاف توجهاتهم السياسية والإيديولوجية بما فيهم الداعمين لجهود الإصلاح يتوجسون من إعادة تكرار سيناريو التجربة الفاشلة. واللافت للنظر إلى أنه وبالرغم من عدم وجود تأكيد صريح -سواء على مستوى الرسمي أو غير الرسمي- للعلاقة السببية بين الانفتاح والأزمة، إلا أن سيرورة تنفيذ النموذج التنموي الجديد يوحي بوجود ارتباط كبير على مستوى الدوائر الحكومية بشأن الفشل و/أو عدم القدرة على الإدارة بأدوات الإصلاح.

من هذا المنطلق، يؤكد خبراء مجموعة الأزمات الدولية بأن أحد أبرز التحديات التي تواجه عملية تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر هو عامل الزمن، حيث يدرك صناع القرار في الجزائر جيدًا بأن التفاعل و/أو التماطل في تمرير الإصلاح سيخل بمضامين النموذج الاقتصادي ويجعل منه عملية غير منظمة، في المقابل فإن التعجيل في تنفيذ الإجراءات والمبادرات التصحيحية للاقتصاد دون وجود رؤية دقيقة وواضحة خاصة لتبعات هذه السياسات الإصلاحية في الجانب الاجتماعي سيترتب عليه وجود رفض شعبي لسياسات الإصلاح، وهو ما دفع السلطة إلى تعطيل النموذج الاقتصادي الجديد لا سيما بعد تأكد فقدها "الشرعية الريع النفطية" التي لطالما استخدمتها في تخفيف الضغوط الشعبية. (International Crisis Group، 2018، الصفحات 5-6)

#### 2.4 دور أوليغارشية المال في عرقلة الإصلاح

شكلت أوليغارشية المال من رجال المال والأعمال أحد العقبات الرئيسية في عرقلة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الجزائرية في مواجهة الصدمة النفطية لعام 2014، حيث عملت هذه الجماعات على استخدام جميع قنواتها المشروعة وغير المشروعة في مقاومة الإجراءات التصحيحية للاقتصاد، والحفاظ على الوضع القائم خاصة مع تولي علي حداد رئاسة منتدى رجال المال والأعمال، والذي تمكن بفعل علاقاته الوطيدة مع محيط الرئيس من عقد إتفاق ضمني مع النظام يقضي بتوفير هذا الأخير الدعم والحماية والعقود لرجال الأعمال، مقابل دعم منتدى رجال المال والأعمال الكامل والصريح لبوتفليقة وخياراته السياسية. (fabiani, 2019)

وفي هذا السياق، أدى الدعم الذي قدمه منتدى رجال المال والأعمال لبوتفليقة في تجديد ولايته الرئاسية الرابعة إلى زيادة نفوذ أوليغارشية المال، وزيادة حضورها في الشأن السياسي والاقتصادي خاصة

بعد سيطرتها على مصادر الربيع، (International Crisis Group, 2018، الصفحات 5-6) وهو الوضع الذي استغلته هذه الجماعة في عرقلة أي مساعي للإصلاح، والعمل من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها استمرارية امتيازاتها الربعية، وهو ما تجلّى بشكل واضح من خلال قدرة هذه الجماعة على إقالة رئيس الحكومة عبد المجيد تبون -بعد أقل من ثلاثة أشهر من تعيينه- واستبداله بأحمد أويحيى الذي تنازل عن الإصلاحات بعد أن أدرك أنه من الخطأ إزعاج رجال الأعمال المقربين من دوائر السلطة. (Ghanem-Yazbeck, 2018، صفحة 18)

### 3.4 عدم اليقين السياسي والمؤسسي

شكلت المتغيرات السياسية التي ميزت المشهد السياسي الجزائري بالتزامن مع تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة للاقتصاد أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عرقلة النموذج الاقتصادي الجديد، حيث دفع توتر المناخ السياسي بفعل القضايا السياسية المستحدثة التي بدأت تبرز ويزداد ثقلها بفعل قضية مرض الرئيس وما خلفته من تنامي الصراع على مستوى هرم السلطة إلى زيادة حجم التحديات التي باتت تواجه عملية المضي قدماً في طريق الإصلاح.

وفي هذا الصدد يعتقد عديد الخبراء والعارفين بالشأن الجزائري بأن مسألة خلافة الرئيس بوتفليقة قد صنفت ضمن أولى القضايا الرئيسية التي كان لها دور كبير في عرقلة عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث أدى الخلاف الذي ميز هرم السلطة بشأن غياب مرشح توافقي لخلافة الرئيس المريض إلى إبطاء الإجراءات التصحيحية للاقتصاد، (Bertelsmann stiftung, 2020، صفحة 34) وهو ما تجلّى بشكل واضح من خلال لجوء الحكومة الجزائرية إلى تأجيل إصدار القوانين والمبادرات الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وتفعيل باقي القطاعات الإنتاجية خارج قطاع الموارد(المحروقات).

ويجد هذا الوضع تفسير له في أن إدراك السلطة الفعلية لحجم العجز الحاصل على مستوى الشرعية نتيجة التوترات المتزايدة داخل النظام بفعل جملة المسائل ومن ضمنها قضية خلافة بوتفليقة، قد جعلها تقتنع بعدم ملائمة الظروف من أجل التنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية الجديدة، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق التدابير التقشفية، حيث تشكلت قناعة لدى العصب الحاكمة بأن التخلي عن سياسات الدعم وتخفيض الإنفاق في هذه الفترة بالذات تعتبر مجازفة حقيقية، ومخاطرة غير محسوبة العواقب بالنظر إلى التهديدات التي يمكن أن تحملها هذه التدابير في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي تقويض

احتمالات الانتقال السلس إلى السلطة، وهو الأمر الذي جعل السلطة تتخلى عن عملية الإصلاح إلى غاية مرحلة ما بعد بوتفليقة.

ومن بين الأسباب الرئيسية الأخرى التي حالت دون استكمال مسار النموذج الاقتصادي التنموي الجديد هو حالة الصراع والصدام التي ميزت العلاقة بين النخب السياسية والعسكرية والتي بلغت ذروتها خلال السنوات الأخيرة، حيث نعتقد في هذا الصدد بأن الصراع بين أجنحة النظام المختلفة لاسيما ثالث السلطة الجيش-المخابرات-الرئاسة قد شكل أحد الأسباب الرئيسية التي عرقلت تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى بناء إقتصاد مستدام قائم على التنوع الاقتصادي، وتتجلى الصلة بين حالة الصراع وفشل مساعي الإصلاح في أن المصالح المتضاربة بين مختلف الفصائل المتنافسة دخل النظام، بالإضافة إلى الفساد قد أضر بالجهود الحكومية بشأن تأصل الرغبة في الإصلاح، وهو ما جعل هذه الإصلاحات تفتقر إلى عنصر مهم وهو المصادقية، الأمر الذي أفقد الحكومة الرغبة والحماس بشأن المضي قدمًا في طريق الإصلاح.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن الحديث عن بناء اقتصاد قوي مستدام خاضع لقوى وضوابط السوق في ظل حالة الالتباس والغموض التي أفرزتها المسائل السياسية العالقة ومن ضمنها مسألة خلافة الرئيس والتوتر الذي ميز العلاقة بين أجنحة النظام يعتبر منافي للحقيقة، وفي نوع من التسطیح لعملية التحول الاقتصادي، حيث أكدت المعطيات الواقعية باستحالة نجاح النموذج الاقتصادي الجديد ما لم يتم تبديد حالة عدم اليقين السياسي والمؤسسي سواء على مستوى التوازنات داخل السلطة، أو على مستوى العلاقة بين الدولة وقطاع الأعمال (العلاقة بين المال والسلطة). ومع ذلك تبقى هذه الإصلاحات ضرورة حتمية لا ينبغي تجنبها.

#### الاستنتاجات:

عاجت الدراسة طبيعة المعوقات السياسية المسؤولة عن فشل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية كخيار في مواجهة الصدمة النفطية لعام 2014، وذلك من خلال تحديد أبرز المتغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر بالتزامن مع تنفيذ هذه الإصلاحات، والدور الذي لعبته في عرقلة النموذج الاقتصادي الجديد والعودة إلى رأسمالية الدولة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية.

- كشفت الصدمة النفطية لعام 2014 عن جملة من الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري، وهو ما أكد باستحالة الاستمرار في الاعتماد النموذج الاقتصادي القائم على الربيع النفطي، الأمر الذي دفع السلطة إلى العمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي.
- بالرغم من جملة الإجراءات التصحيحية الجديدة للاقتصاد الوطني التي أقرتها الحكومة الجزائرية من أجل إصلاح الاقتصاد الريعي، إلا أن حالة عدم اليقين السياسي والمؤسسي التي خبرتها الجزائر بالتزامن مع تنفيذ هذه الإصلاحات قد صعبت من العملية وجعلت دونها عقبات عديدة.
- دفع تخوف أوليغارشية المال (رجال المال والأعمال) من فقدان المزايا الربعية التي استفادت منها في إطار النظام الريعي إلى العمل على توسيع جهودها من أجل عرقلة عملية تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد.
- أدت المسائل السياسية العالقة (قضية مرض الرئيس، عدم الإجماع بشأن مرشح توافقي) التي ميزت المشهد السياسي بالتزامن مع بعث النموذج الاقتصادي الجديد بالسلطة الفعلية إلى التعامل بحذر مع قضية الإصلاح.
- أكدت سيورة عملية تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد بعدم تأصل الرغبة لدى السلطات السياسية بشأن تحقيق الانتقال الاقتصادي، وهو ما يجعل من هذه الإصلاحات -شأنها شأن الإصلاحات السابقة- ظرفية مرتبطة بالوضعية المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.

## Bibliographie

- African Development Bank. ( October 2016). *Algeria Industrial And Energy Competitiveness Support Programme (PACIE)* . Côte d'Ivoire: African Development Bank.
- African Development Bank. ( October 2016). *Algeria Interim Country Strategy Paper 2016-2018*. Côte d'Ivoire: African Development Bank.
- Bertelsmann stiftung. (2020). *Algeria Country Report 2020*. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung,.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Estimates, World Bank Staff. (2018, april). *Algeria*. Retrieved Noverber 06, 2022, from World Bank: <http://documents.worldbank.org/curated/en/801361523634140998/pdf/125248-MEM-April2018-Algeria-EN.pdf>
- fabiani, R. (2019, March 12). "Algeria's recent protests have highlighted existing divisions within the business class that are only likely to widen further. Retrieved november 21, 2023, from Ernegie Endowment for International Peace: <https://carnegieendowment.org/sada/78572>
- Galal, S. (2023, Apr 26). *statista*. Retrieved juin 12, 2023, from Exchange rate of Algerian dinar to U.S. dollar 2000-2021: <https://www.statista.com/statistics/1238621/annual-official-exchange-rate-of-algerian-dinar-to-us-dollar/#statisticContainer>
- Ghanem, D. (2017). Algeria: Reform Before Demands Turn Revolutionary. *Elcano Royal Institute* (37 ).
- Ghanem, D. (2017). Algeria: Reform Before Demands Turn Revolutionary. *Elcano Royal Institute* (37 ).
- Ghanem-Yazbeck, D. (2018, april ). Limiting Change Through Change The Key to the Algerian Regime's Longevity. *Carnegie Endowment for International Peac* , 1-28.
- Global Economic Data. (2019). *Indicators, Charts & Forecasts, Algeria Unemployment Rate, 1982 - 2018 , Yearly, %*. Retrieved Mai 24, 2022, from National Office of Statistics: <https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/unemployment-rate>
- International Crisis Group. (2018). *Breaking Algeria's Economic Paralysis Middle East and North Africa Report n°.192*. Belgium: International Crisis Group.
- International Monetary Fund. (2016 ). *IMF Annual Report 2016 Finding Solutions Togethe*. Washington: International Monetary Fund.
- Mills, W. (1996). *The Power Elite*. New York: Oxford University Press.
- Oxford Business Group. (2017). *The Report Algeria 2017*. London: Oxford Business Group .
- Selma, S. S. (2019). Oil Price Shocks and Algerian Economy "Evidence from the New Economic Model. *Roa Iktissadia Review* , 9 (1), 13-26.
- Wai, T. T. (1988). Management of Resource-Based Growth in Different Factor Endowment Conditions. In M. Urrutia, & S. Yukawa, *Economic Development Policies in Resource-rich Countries*. Japan: United Nations University.
- Walter, L. (2008). *Political Economy Research Focus*. New York: Nova Science Publishers.

World Bank. (2016, Spring ). *Algeria's Economic Outlook*. Retrieved juil 19 , 2022 , from World Bank: <https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/economic-outlook-spring-2016>

World Bank Group. (n.d.). *World Bank Group*. Retrieved February 11, 2023 , from Current account balance (% of GDP)-Algeria: <https://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?locations=DZ>

مجلة دفاتر اقتصادية . حالة الجزائر— دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادي (2015). ح , باشوش 6 (2), 157-166.

هل يؤثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر؟ نظرة جديدة على أساس اختبار (2022). و. د , محمد NARDL و MAKI المشترك الاقتصادية . مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (2) 24, 27-62.

تطلعات سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . (2021). منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باريس .